

## كتب النوازل مصدراً للدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس



دراسة من إعداد : فضيلة الأستاذ الدكتور

أنور محمود زناتي - جامعة عين شمس

دكتوراه في التاريخ الإسلامي - كلية الآداب

جامعة عين شمس - جمهورية مصر العربية

تزخر كتب النوازل (1) بمادة تاريخية وفقهية وقانونية غاية في الأهمية ، وتعد سجلاً حافلاً لجوانب كثيرة من حياة الأفراد والجماعات ، وتعمل على كشف العديد من القضايا الفكرية والاجتماعية والتشريعية ؛ فالنوازل تعني ما يعرض لأفراد المجتمع من قضايا ومنازعات قضائية تطرح على القضاة ، ولهذا الأمر قيمة عظيمة بلا شك لا من الناحية الدينية فقط ؛ بل لأنها كذلك تلقي الضوء على كثير من دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كما تطلعننا على مدى الأصالة في التشريع المغربي والأندلسي ، ومدى آثار البيئات الإقليمية في هذا التشريع كما تعمل على التعرف على النظم القضائية ، ودور المفتين والمشاورين في إرشاد المتقاضين ومناصرة المظلومين وتنوير رأي الحاكمين ، والتعرف على منشآت المجتمع الحسبية ، وما قدمت من دعم دائم للمؤسسات الدينية والتعليمية والجهادية (2) .

النوازل هي الوقائع والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه؛ فيستخرج لها حكماً شرعياً. ويطلق عليها «النوازل» و«الفتاوى» و«الأجوبة» و«الأحكام» و«المسائل»، وكلها مصطلحات تعكس مفاهيم متقاربة راجع ، إبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق 5 - 6 هـ / 12 - 13 م) ، مجلة التاريخ العربي ، عدد 22 ، ربيع 2003 م ، ومحمد بن شريفة، «وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض»، مجلة دعوة الحق، عدد 264، أبريل - مايو 1987، ص 94 ، مبارك جزاء

(1) النوازل هي: الوقائع والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه؛ فيستخرج لها حكماً شرعياً. ويطلق عليها «النوازل» و«الفتاوى» و«الأجوبة» و«الأحكام» و«المسائل»، وكلها مصطلحات تعكس مفاهيم متقاربة راجع ، إبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق 5 - 6 هـ / 12 - 13 م) ، مجلة التاريخ العربي ، عدد 22 ، ربيع 2003 م ، ومحمد بن شريفة، «وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض»، مجلة دعوة الحق، عدد 264، أبريل - مايو 1987، ص 94 ، مبارك جزاء الحربي : جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد الرابع والستون - السنة الحادية والعشرون - مارس 2006

(2) للمزيد راجع ، بوتشيش : النوازل الفقهية ، مرجع سابق .

الحربي : جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد الرابع والستون - السنة الحادية والعشرون - مارس 2006 .

ومن أبرز مميزات كتب النوازل ؛ الواقعية والتجديد وتنوع التأليف ، كما أنها ذات " طابع محلي " (1) فلا تبقى ساجحة في المطلق كما هو شأن كتب الفقه العامة ، وإنما تتحدد مسائلها في المكان والزمان والموضوع بحسب ما تأتي به الأسئلة التي تنبني عليها، وما تطرحه من مشاكل دينية واجتماعية وقانونية ومن ثم تكون كتب النوازل منجماً غنياً بمعلومات موازية يستفيد منها المؤرخ والقانوني والاجتماعي (2) . ولذا يري جوزيف شاخنت أن " فهم المجتمع الإسلامي سيظل رهيناً بمدى فهم ودراسة هذه النوازل والاستفادة من مادتها الخام(3) .

وتقول المستعربة الفرنسية رايل آريه : " تشكل هذه الفتاوى أهمية عظمى ليس فقط في مجال الفقه الإسلامي في الأندلس فحسب ، وإنما أيضاً في غزارة المعلومات التي تقدمها لنا حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيه ، هذه المعلومات تكاد تلو منها تقريباً كتب المؤرخين " (4) .

ويؤلف التراث الفقهي(5) قسماً كبيراً في التراث الثقافي بالغرب الإسلامي، ويشغل حيزاً مهماً في المكتبة المغربية ، وإن كثرة هذا التراث، وتداوله الشائع، وانتشاره الواسع، لدليل على عناية الأندلسيين والمغاربة بالفقه، واهتمامهم الخاص به(6) ، والفقه - سواء في العبادات أو المعاملات - كان شديد الارتباط بوقائع أهل المغرب والأندلس الجارية، ومشكلاتهم الناشئة، وأقضيتهم الطارئة، وباختصار فقد كان الفقه مدار حياتهم اليومية(7).

والنازلة الفقهية تعكس صورة المجتمع الإسلامي في خصوصياته وفي مشاكله وتعقيداته. كما أن غنى مادتها يمكن من كشف ما عجزت الحوليات التاريخية عن كشفه(8). فالفقه الإسلامي ليس مجرد نظريات ميتة في الكتب فقط بل هو فقه للحياة أو كما يقول ابن سهل " التجربة أصل كل فن " (9).

(1) محمد حجي : نظرات في النوازل الفقهية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، ط1 ، 1999 م ، ص 55 - 59 .

(2) مبارك جزاء الحربي : جهود فقهاء المالكية ، مرجع سابق .

(3) J. SCHACHT, Esquisse d'une Histoire du Droit Musulman, paris, Bessson, 1953, (Traduction Francaise).p.67

(4) R. ARIÉ: España musulmana (siglos VIII - XV): Historia de España dirigida por Manuel Tuñón de Lara, III, Barcelona 1989, p.100.

(5) الفقه في اللغة : بمعنى العلم بالشئ والفهم له، ومدار الفقه في لغة العرب على الفهم، يقال: أوتي فلان فقهاً في الدين، أي: فهماً فيه ، أما الفقه اصطلاحاً فهو : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية ، راجع ، سيف الله صرامي : الفقه والقانون مقاربات في خطابي الحق والواجب ، ترجمة، تحقيق: زين العابدين شمس الدين ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2009 م .

(6) محمد بن شريفة، وقائع أندلسية في نوازل القاضي عياض«، مجلة دعوة الحق، عدد 264، أبريل - مايو 1987 .

(7) نفسه .

(8) للمزيد راجع ، إبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية ، مرجع سابق .

(9) ابن سهل : ديوان الأحكام الكبرى ، تحقيق: يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة 2007 م ، ص 26 .

ويؤكد خوان مارتوس كيصادا Juan Martos Quesada على أن أية دراسة تاريخية ينبغي أن تهتم بالعلاقة القائمة بين القانون والمجتمع والدولة " سعيًا إلى تحديد الخصوصية التي طبعت المجتمعات الإسلامية وجعلتها مجتمعات لها قوانين ذات ميزة وطابع خاصين " (1) .

ويوضح كيصادا أيضاً أن "الأدب القانوني الأندلسي" يُعد بدرجة أولى " أدبا تطبيقيا وبرجماتيا يروم حل مشاكل معينة وإيجاد حلول ملموسة ودقيقة .." (2) ، وهو ما عكسته " كتب النوازل" وفي مقدمتها كتاب " النوازل النوازل " لابن سهل الأندلسي و" كتاب المعيار " للونشريسسي ، بالإضافة إلى رسائل " الحسبة " ، التي تعد بمثابة أعمال تطبيقية يتخذها نظار السوق كدليل لمساعدتهم في القيام بمهمتهم " (3) ، من منطلق أن " القانون الإسلامي الإسلامي هو فقه وشريعة ، وبذلك فهو لصيق بالخاصية الدينية(4) .

والنوازل الفقهية تبرز سعة الفقه الإسلامي وبيان عموم الرسالة الإسلامية لقضايا الحياة وتؤكد حقيقة ضرورية لازمة وهي التفاعل بين الفقهاء والشعب بعضهم وبعض للمصلحة العامة وتأكيداتها ، وسوف نحاول في هذا المبحث ، أن نقف على مدى أهمية كتب النوازل كمصدر هام يثري الدراسات التاريخية والقانونية ، وكيف أن دراسة تلك النوازل تكشف لنا حُجُب كثير مما نجهله في فترة العصور الوسطى الإسلامية بصفة عامة والمغرب والأندلس بصفة خاصة .

المبحث الأول : ( نوازل ابن سهل - نوازل ابن رشد الجد - نوازل القاضي عياض ) :

• نوازل ابن سهل (5) (ت 486هـ/1093م) :

يعتبر كتاب الأحكام الكبرى لابن سهل من أجَل الكتب التي تنتمي إلى هذا اللون من المؤلفات(6) ، وترجع أهمية نوازله إلى الدور الذي لعبه ابن سهل كقاض وفقيه مشاور وكاتب لدى قاضي قرطبة . وقد أهله تلك المناصب للاطلاع على أرشيف القضاء بهذه المدينة ، وتوفير مادة كتبه ، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول أن فتاوى ابن سهل هي أبعد ما يكون عن النوازل الافتراضية (7) ؛ حيث يقدم لنا وبشكل عملي تطبيقي ما كان يجري في المجتمع من منازعات تمثل حياة الناس خير تمثيل (8) . وتأتي أهمية نوازله في أنه كان شاهد عيان على تلك القضايا

(1) خوان مارتوس كيصادا : الفقه والقانون الإسلامي في الأندلس ، منشورات ما بعد الحداثة ، فاس ، 2008 م ، ص 9 - 10 .

(2) نفسه ، ص 117 .

(3) نفسه ، ص 120 - 125 .

(4) نفسه ، ص 10 .

(5) هو عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي يكنى أبا الأصبغ، ولد بيجيان سنة 413 هـ/1022م ، والده، يتولى الصلاة والخطبة بحصن القعلة وبها سكنه، وكان معدودا في أهل العلم، مع الصلاح والخير ، راجع ، ابن بشكوال : الصلة ، ترجمة رقم 942 ، الباهي : المرقبة العليا ، ص 96 ، ابن فرحون : الديباج المذهب ج 1 ، ص 70 ، ترجمة رقم 3 .

(6) راجع يحيى مراد : مقدمة نشرته لديوان الأحكام الكبرى لابن سهل ، دار الحديث ، القاهرة 2007 م ، ص 19 .

(7) محمد فتحة : النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 12 - 15 م) ، ص 12 .

(8) محمد عبد الوهاب خلاف : وثائق في شئون الحسبة في الأندلس ، ط 1 ، المركز العربي ، القاهرة 1985 م ، ص 6 .

الاجتماعية والقانونية والتاريخية ، كما تضمنت وثائق غاية في الأهمية عن أحكام القضاء الجنائي في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين ، وتلقي الضوء على التاريخ الاجتماعي للأندلس في تلك الحقبة التاريخية الحساسة ، وعلى الإجراءات وأسلوب البحث القانوني والتحقيق والتدقيق الذي كان يتولاه القاضي قبل الفصل في القضايا المعروضة عليه(1) .

وتضمنت نوازله أيضاً تحقيق جرائم مثل : القتل العمد ببواعثه المختلفة (2) والاعتداء (3) والضرب والجرح المفضي الى الموت(4) ، أو القتل الخطأ في عرف القوانين الوضعية الراهنة ، وجرائم السب والقذف والتهديد ، وجرائم أخرى مثل تعكير الأمن والعبث به ، وتهديد سلامة الأرواح(5) ، والاعتداء على حرمة الملكية الخاصة(6) . وقد استفاد من هذه النوازل ليفي بروفنسال حيث رجع اليه في كثير من المواضع التي كتبت عن نظم الحكم في الأندلس ، وعن حياة المجتمع الأندلسي وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية(7) .

كما أورد عدة قضايا ذات طابع مدني مثل الحلف بالأيمان والحنث فيها ، ومسائل اليمين مع الشاهد ، ومسائل العتق وادعاء الحرية وقضايا أرى متعلقة بالأحوال الشخصية مثل : الوصايا بالأيتام والأموال الخ(8) .

(1) خلاف : وثائق ومخطوطات وتراجم أندلسية ، القاهرة ، دت ، ص 63.

(2) ابن سهل : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس تحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، المركز العربي ، القاهرة 1980 م ، ص 43 ، 47 ، 59 ، 63 .

(3) ابن سهل : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس تحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، المركز العربي ، القاهرة 1980 م ، ص 47.

(4) ابن سهل : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس تحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، المركز العربي ، القاهرة 1980 م ، ص 101.

(5) ابن سهل : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس تحقيق : محمد عبد الوهاب خلاف ، المركز العربي ، القاهرة 1980 م ، ص 88 .

(6) نفسه ، ص 64.

(7) راجع ، ليفي بروفنسال : تاريخ أسبانيا الإسلامية ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000 ، 2002 م

(8) عبد الوهاب خلاف : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، المركز العربي ، القاهرة 1980 م ، ص 15 - 16.

كما وجدنا وثائق تتعلق بقضايا عدة ومنها قضايا خاصة بالسوق مثل البيع بالإكراه (1) ، ورقابة المحتسب على أعمال الصناع والتجار ، ومنها : أن بعض الخرازين (2) تألبوا على المحتسب وأرادوا إخراجه من السوق ومنعه من أعمال رقابته عليهم ، وادعوا عليه بإلحاق الأذى بهم والتسلط عليهم ، لأنه كشف غشهم ونبههم إلى سوء عملهم وردهم ابن عتاب (3) ، وأكد على أنه لا يباح لهم ذلك ، والأولى بالإخراج المعترض لا المحتسب (4) .

ونجد وثيقة أخرى توضح استيلاء ابن السقاء - مدبر الحكم الجمهوري - على أموال المسلمين فأصبح ذا ثروة طائلة وابتنى القصور والضياع وكانت وقائع القضية والحكم فيها محل تشاور بين صاحب أحكام قضاء الجماعة بقرطبة سراج بن عبد الله ، وبين المشاورين محمد بن عتاب ، أحمد بن محمد وموسى بن هذيل من فقهاء قرطبة ، وتؤكد الوثيقة على أن ابن السقاء قبل تولي المنصب لم يكن يملك من حطام الدنيا شيئاً ، وعندما توفي 455 هـ خلف تركة واسعة وتبين أنها من أموال لمسلمين وتم التوصل إلى أنه متى ثبت أن جميع ما تركه هو للمسلمين إلا ما صح ملكيته له (5) .

كما أفادت نوازله في قضايا كثيرة منها قضايا الجوارى والإماء، ورفع بيع النصارى والمعاملات اليومية بين المسلمين واليهود في الأندلس في بداية عصر المرابطين. وكشفت نوازله عما كان يحدث في الأندلس من " تدليس في الشهادة على الخط " (6) من خلال ما ذكره لأحد أعلام المذهب المالكي ، وهو الفقيه محمد بن عبد الحكم ، الذي قال عن هذه الشهادة : " لا أرى أن يُقضى في دهرنا بالشهادة على الخط لما أحدث الناس من الفجور والضرب على الخط " (7) ، وكانت الشهادة على الخط ترتبط في حالات كثيرة بالتدليس (8) .

(1) خلاف : وثائق ومخطوطات وتراجم أندلسية ، القاهرة ، دت ، ص 13.

(2) الخرازون : هم محترفو الخرازة ، وهي صناعة الجلد والأحذية ، راجع ، محمد عبد الوهاب خلاف : وثائق ومخطوطات ، مرجع سابق ، ص 51.

(3) ابن عتاب ( ت 462 هـ / 1069 م ) : هو محمد بن عتاب بن محسن ، مولى عبد الملك بن سليمان بن أبي عتاب الجذامي ، من آل قرطبة ، وهو كبير المفتين بها ، يكنى : أبا عبد الله ، دعي إلى القضاء مراراً فأبى ، راجع ، الصلة : ترجمة رقم 1194 ، المغرب في حلى المغرب ، ج 1 ، ص 165 ، ترجمة رقم 111 .

(4) محمد عبد الوهاب خلاف : وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس ، ط 1 ، المركز العربي ، القاهرة 1985 م ، ص 21.

(5) خلاف : وثائق ومخطوطات ، مرجع سابق ، ص 44.

(6) محمد عبد الوهاب خلاف : تاريخ القضاء في الأندلس ، ص 255 ، 256 .

(7) ابن سهل : السفر الأول والثاني ، تحقيق : نورة التويجري ، ورقة 132 ، 133 .

(8) عادل يحيى عبد المنعم : النقد الاجتماعي عند المؤرخين والكتاب الأندلسيين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ص 118 .

## • نوازل ابن رشد الجلد(1) ( ت 520 هـ / 1126 م ) :

عرف الغرب الإسلامي إلى حدود بداية القرن السادس الهجري مجموعة لا بأس بها من كتب الفتاوى والنوازل تتفاوت في قيمتها التاريخية لكن يمكن اعتبار فتاوى ابن رشد من بين أهمها ؛ ليس فقط بما تضمنته من أجوبة واجتهادات ؛ بل بالنظر إلى موقع صاحبها.

كان ابن رشد(2) رئيس الإفتاء وزعيم الفقهاء بقرطبة ، وبجانب كونه يمثل مرحلة مهمة في تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي وتعميق أسسه النظرية والتطبيقية ؛ فإنه كان أحد الذين أكدوا تلازم المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

ونوازل ذات أهمية كبرى ، ومكانتها العلمية أشار إليها علماء الفقه وأصحاب النوازل القدماء والمحدثين ، ففيها نرى الأسئلة ترد عليه من مختلف جهات الأندلس والمغرب، من إشبيلية ، وجيان ، ومالقة ، وباغه ، ولوشة ، وبياس ، وغرناطة ، والأشبونة وبلنسية ، وبطليوس ، وشلب ، وألمرية ، وسبتة ، وفاس ، ومراكش، وقد كان يستفتى من أمير المسلمين فما دونه، ومن القضاة والفقهاء الذين نجدهم يستفتونه، عدا القاضي عياض أبو المطرف الشعبي المالقي صاحب النوازل، وأبو مروان ابن مسرة ، وأبو القاسم ابن الإمام الأشبيلي - وهذا من كبار المفتين في ذلك العصر - وأبو بحر سفيان بن خلف الأسدي الذي استفتاه في نازلة أخيه المقتول بمرينطير، وموسى بن حماد قاضي الجماعة بمراكش وغيرهم(3) ، ولما توفي ابن رشد عام 502 هـ خلفه ابن الحاج الشهيد فصرف إليه علي بن يوسف يوسف قضايا الأندلس الكبار "واعتمد على فتواه بعد وفاة ابن رشد صاحبه"(4) .

وتجمع فتاويه عدداً مهماً من الفتاوى يصل إلى 660 فتوى ، تثير قضايا تهتم مجالات الحياة بكل حيويتها وتنوعها وتشابكها ، وكانت كذلك إجابات عن أسئلة في أحداث تتصل بحياة الناس، وكانت تلك الأمثلة مدعاة إلى إثارة علم ابن رشد، واستجلاء رأيه، والتعرف على مذهبه واختياره ، والاستهداء بهديه(5) . والكتاب الذي عاش صاحبه فترة من الزمان في عهدي الطوائف والمرابطين يعطينا بما فيه من نصوص صورة عن الحياة السياسية

(1) بدأ جمعها تلميذه ابن الوزان وكتب عنها الأهواني وبرانشفيق وإحسان عباس والمستشرق الأسباني مارينو، وهي مطبوعة ومحققة مرتين؛ التحقيق الأول قام به الباحث محمد الحبيب التجكاني وطبعت عام 1993م، ونوقشت كرسالة دبلوم الدراسات العليا في 11 جمادى الثانية 1398هـ / 29 ماي عام 1978م، ثم حققها الباحث المختار بن الطاهر التليلي، وطبعت عام: 1987م، راجع مقدمة نوازل ابن رشد، نشر: احسان عباس، مجلة الأبحاث، ج3، ص4 ، 1969 م، ص 5، بلغيث :

(2) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، ولد بقرطبة سنة 450هـ وبها تلقى علومه الشرعية وتخصص في دراسة الفقه وأصوله حتى صار من المجتهدين في المذهب المالكي وفاق أقرانه وجميع أهل عصره في الفقه والفتوى وعلم الفرائض والأصول، هذا مع الهلي والسمت الصالح، والوقار والحلم، والدين والفضل ، وقد ألف ابن رشد الجدل الكثير من المصنفات النافعة في الفقه مثل كتاب «المقدمات» لأوائل كتب المدونة، وكتاب «البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل» و«اختصار مشكل الآثار للطحاوي»، و«شرح العتبية» وكلها كتب في فقه الإمام مالك، كما تولى منصب القضاء فقام به خير القيام وسار في الناس سيرة حسنة، ثم استعفى من المنصب وتفرغ للتأليف والتدريس وكان حسن الخلق سهل اللقاء فانتفع الناس به أتم الانتفاع، راجع، المقري: أزهار الرياض، ج3، ص 59، عياض: الغنية، ص 122.

(3) محمد بن شريفة، وقائع أندلسية، مرجع سابق .

(4) نفسه .

(5) مقدمة فتاوى ابن رشد: تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1987 م، ص 69 .

والاجتماعية والاقتصادية في الأندلس والمغرب في هذين العهدين، ومن ثم فإنه يعد وثيقة تاريخية مفيدة يلزم أن ينكب عليها المؤرخون(1).

كما تثير فتاواه مسائل في شتى شؤون الحياة. وليست قيمتها الكبرى في الجوابات، إذ أن مثلها قد يعثر به الباحث في كتب ابن رشد الأخرى، وإنما قيمتها في الأسئلة نفسها وفي مقدار ما تصوره من حياة الواقع الأندلسي لشمولها أولاً، ولأنها في معظم الأحيان مقترنة بأحداث واقعية، وقل منها ما هو نظري محض أو تعليمي في غايته، وتمتاز نوازلها بالإضافة إلى تنوع قضاياها، بكونها تأتي بتفاصيل مهمة تيسر عمل الباحث بالتأكيد على مصدر النازلة، فتعرف منها على أسماء بعض الملوك والأمراء وعامة الناس الذين استفتوه في مسألة. وعلى أسماء القضاة الذين استشاروه بشأن قضايا كانت معروضة عليهم، وعلى الأماكن التي صدرت منها النوازل(2). وهي في هذا تعد مصدراً لا غنى عنه بالنسبة لدارس المجتمع الأندلسي(3) ولهذا السبب كانت نوازلها مصدراً لدراسة التاريخ، وخامة لدراسة النواحي الاجتماعية في عصر المرابطين. وقد قدم نماذج متنوعة تتصل بحياة الناس وشؤونهم اليومية وتعرض القضايا التي كانت تهمهم في معاملاتهم(4).

وترجع أهمية نوازلها إلى أن الإجابات التي ساقها تمثل الحلول العملية لنظر الدين في تلك الحالات الحادثة، والأحكام التعليقية في تلك القضايا الناجعة. فالمناسبة يناسبها الجواب المطلوب والحل المنشود. وفرق بين حكم عملي راعى الظرف وأحاط بمعطيات القضية، وحكم نظري يساق في كتاب فقهي، وينساق مع غيره من أحكام في وضع تقليدي يضمها ديوان(5).

وهذه الإجابات تعطي للفقه حركة من طراز لا نجد في التآلف التي تتشابه في العرفى والتنظيم أو تختلف، ولكنها في النهاية تتلاقى في بسط الأحكام وطرق المعلومات، وآية ذلك ما نلمسه في هذه الأجوبة من ربط المسائل بأصولها، ومقارنة بين الروايات وتصويبها وفقه وتوجيهه، وتشريع وتعليقه. فهي من هذه الناحية السياسية والاجتماعية تكشف عن ظواهر في البيئة الأندلسية والمغربية المتأثرتين بما يجري فيهما من أحداث، وتصور حالات نجعت في الحياة خالفت المعتاد وشوشت العباد، وحركت الجدل، وأظهرت بوادر البعد عن رأي جمهور العلماء، وعامة الفقهاء، وهي تسجل تجاوزات من رجال السلطة وأعوان الحكومة، وأخطاء من القضاة وتثبت بعض الانحرافات في المعاملات كالغش والتدليس والتحليل، وتعدي الناس بعضهم على بعض، وتبرز استغلال بعض الوجوه ووظائفهم، أو وظائف أقاربهم ليحتموا بهم من أجل الإثراء، وتعطيل الحقوق والانتصاف منهم. وهي تتحدث عن ظهور المنتزعين(6) على السلطة الثائرين الغاصبين لأموال الرعية، وعن ظهور البدع والمخالفات، وعن العلاقات العائلية

(1) نفسه، ص 70.

(2) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 12 - 15 م)، ص 12.

(3) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 12 - 15 م)، ص 12.

(4) مقدمة فتاوى ابن رشد، مرجع سابق، ص 71.

(5) مقدمة فتاوى ابن رشد، مرجع سابق، ص 73.

(6) المنتزعي: الثائر الخارج على السلطة.

والزوجية في حالات الهدوء والغضب، وحالات الحياة والموت. وهي تتكلم عن العلاقات بين المسلمين وأعدائهم في السلم والحرب، والتعامل التجاري بينهم في أوقات الهدنة وحالات نقضها، وعن افتداء الأسرى وعن أفضلية الجهاد أو الحج لأهل الأندلس والمغرب في تلك العهود(1).

ومن الناحية الاقتصادية تظهر الحياة المعيشية في جوانب الغلاء والرخص وتبدي طريقة انتقال الممتلكات والمكتسبات والمنافع وما ينشأ فيها من صحة وفساد وجواز وبطلان، وحل وحرمة، وموافقة للشرع ومخالفة، وتكشف عن تغير قيم الدنانير والدرهم في مجال التعامل والتبايع وفي مجال خلاص الديون وإبراء الذمم، وفي مجال الصرف ومبادلة الذهب بالفضة(2)، وعن تغير وزنها فالل فالدنانير المرابطية خالصة، والمثقال المرابطي زنته مثقال غير ثمن ومراطلته الذهب المرابطية بالباءية أو بالشرقية ممنوعة، وكذلك مراطلة العبادية بالشرقية غير جائزة العيار وأقل في الوزن من المرابطية(3).

وهناك أكثر من واقعة في نوازل ابن رشد تشير إلى انتشار وسائل الغش والتدليس، مثل: "الغش الذي يفعله أهل إقامة الحاشي في الأسواق"(4)، و"ما يفعله القطنون في هذه الحاشي من غش، وما يفعله أيضاً أهل مهنة الرفو والخياطون"(5).

وتعرض ابن رشد الجدل لصور من علاقات الاستغلال نتيجة التسلط والحلال مظاهر الملكية الجماعية التي حلت محلها الملكية الفردية(6)؛ فقد أورد في إحدى نوازله مسألة "الذي يريد أن يحول ماله الذي يمر في أرض رجل إلى موضع آخر منه هو أقرب إليه لأنه يريد أن يتحكم عليه في أرضه"(7).

وفي نوازله أيضاً يتضح أن الهدايا شكلت مورداً آخر من ثراء الأغنياء(8) فقد جاء في إحدى النوازل أن قوماً من قبائل الصحراء أهدوا بعض الحكام والسيوخ إبلا وأموالاً(9). وتعرضت نوازله لمشاكل تخص المعاملات بين

(1) نفسه، ص 74.

(2) ابن رشد: فتاوى ابن رشد: تحقيق: المختار بن الطاهر التليبي، السفر الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1987 م، ص 207.

(3) مقدمة فتاوى ابن رشد: مرجع سابق، ص 74 - 75.

(4) ابن رشد: نوازل، نشر: احسان عباس، مجلة الأبحاث، ج3، ج4، 1969 م، ص 45.

(5) نفسه، ص 46.

(6) إبراهيم القادري بوتشيش: تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، 1994 م، ص 23.

(7) ابن رشد: نوازل ابن رشد، ص 272.

(8) بوتشيش: تاريخ الغرب الإسلامي، مرجع سابق، ص 25.

(9) ابن رشد: نوازل ابن رشد، ص 105.



بين الباعة والمشتريين في أسواق مراكز وبعض التجاوزات مثل مشكلة الغش في صرف الدينار إلى دراهم (1) كما كما سجل مشاكل التجارة بين قشتالة والأندلس (2) .

كما أبرز مسائل تخص العملة منها تعدد العملات في الأندلس (3) حيث وردت إشارات عديدة إلى وجود الدينار المرابطي بجانب نقود دول الطوائف المنقرضة كالدينار العبادي (4) والدينار الشرقي (5) ، وقد أفرز تعدد العملات عدة مشاكل في التعامل المالي بين الناس ، وذلك بسبب تفاضلها ؛ فالدينار المرابطي كان أعلى قيمة من الدينار العبادي في العيار وفي الوزن (6) ، وكان الأخير بدوره أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مشوباً بالنحاس (7) . وهذه من الظواهر النقدية التي عرفها عصر الطوائف ؛ إذ كان خلط الذهب والفضة بمعدن أقل قيمة قيمة نظراً لقلة الذهب في الأندلس ، وبسبب الجزية التي كانت دول الطوائف تدفعها للنصارى ولذا أفتى ابن رشد بعدم جواز مراطة الدينار المرابطية بغيرها من النقود الأندلسية وفي فتوى أخرى عبر عن مبررات موقفه من هذه النقود وذلك حينما سئل عن النصاب في زكاة النقود الأندلسية فأجاب بأنه " لا تجب الزكاة من الذهب إلا في عشرين مثقالاً من الذهب الخالصة المرابطية وشبهها " ، وأن هذه النقود الأندلسية لا تجب فيها الزكاة إلا إذا بلغت هذه القيمة في ذهبها الخالص ، وليس فقط في وزنها . إن هذه الفتاوى تنطوي على اعتراف شرعي وسياسي بالمرابطين ؛ إذ تعتبر دينارهم معياراً للنصاب أي " ديناراً شرعياً " الأمر الذي كانت كل الدول الإسلامية تطمح إليه.

ويبدو من خلال بعض فتاويه أن مشكلة تعدد أنواع العملات قد حسمت بعد مدة لفائدة النقود المرابطية ، حيث يوجد سؤال ورد عليه يستفسر حول كيفية حسم النزاعات المالية في حال إبدال سكة بأخرى ومنع السابقة بأمر السلطان (8) ، خاصة وأن مثاقيل رديئة كانت تروج مقابل المثاقيل الطرية المرابطية (9) ؛ مما دفع بعض العيارين إلى إلقاء الفرق بين الدينار الرديء والدينار الجيد في أقل من ربع دينار وهو فرق واضح.

ونوازله توضح استفحال الاضطرابات في أواخر العصر المرابطي وتجزأ الأندلس إلى إمارات متناحرة أصبح كل من استحوذ على السلطة في جزء أو إقليم لا يتورع عن فرض ضرائب متشددة لدعم إمارته ومحاربة الإمارات

(1) نفسه ، ص 272 .

(2) عبد العزيز الأهواني : مسائل ابن رشد ، بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، ص 74 .

(3) ابن رشد : فتاوى ابن رشد : تحقيق : المختار بن الطاهر التليبي ، السفر الأول ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1987 م ، ص 570 - 572 ، و السفر الثاني : ص 932 - 933 والسفر الثالث : ص 1640 .

(4) نسبة إلى بني عباد بإشبيلية .

(5) نسبة إلى شرق الأندلس .

(6) ابن رشد : فتاوى ابن رشد : تحقيق : المختار بن الطاهر التليبي ، ج 2 ، ص 1030 .

(7) ابن رشد : فتاوى ابن رشد : تحقيق : المختار بن الطاهر التليبي ، السفر الأول ، ص 273 ، 571 ، وج 2 ، ص 933 .

(8) ابن رشد : فتاوى ابن رشد : تحقيق : المختار بن الطاهر التليبي ، ج 1 ، ص 540 - 541 .

(9) ابن رشد : فتاوى ابن رشد : تحقيق : المختار بن الطاهر التليبي ، ج 1 ، ص 540 - 541 .

الأخرى ومن بين هؤلاء أحمد بن زيفل الذي استقل بمحسن شقورة ، واستولى عليه وعلى جميع جهاته أعواماً كثيرة يجني فوائد ذلك البلد ويضرب الضرائب على الرعايا(1) .

كما تعرضت نوازله أيضاً لانحلال السلطة المرابطية في الأندلس من خلال نازلة أوردها وأوضحت عجز الأمير أبي طاهر تميم بن يوسف بن تاشفين وضعف سلطته التنفيذية وجهازه الحكومي ؛ فالنازلة كانت عبارة عن قضية إجرامية اهتزت لها المدينة ، والضحية كان رجل من الأعيان يدعى محمد العاصي وكان يقرض المحتاج حتى استداع صيته ، وكان هناك فتى يتردد عليه فأتمر به هو وجماعة من الأشرار فقتلوه وكسروا خزائنه ، واستولوا على ما فيها وفروا لتوهم فلما أصبح الصبح وجده الناس مكتفاً مخنوقاً عريانا مرمياً من سدته في الأرض(2) ، وما كانت الفاجعة لتحدث لو كانت السلطة حازمة والعسس يقظاً قائماً بمهامه(3) .

وتكشف نوازله أيضاً عن أشكال من علاقات الإنتاج مثل المربعة والمثالثة. فقد جاء في إحدى النوازل عن «رجل يحرث الأرض بالربع أو الثلث من غير أن يجعل رب الأرض نصيباً من الزريعة(4) .

ويفهم من هذا النص أن مالك الأرض كان يدفع في حالة المربعة والمثالثة الأرض والماشية والآلة للمزارع، ويتكلف هذا الأخير بنفقات الزريعة والجهد العضلي فيكون له من المحصول الربع أو الثلث، بينما يكون لصاحب الأرض ثلاثة أرباع أو الثلثين حسبما ينص عليه العقد. لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن هذه الحالة قد تكون استثنائية، وهذا ما يفسر ورودها بصفتها نازلة تقتضي حلاً. وفي كل الأحوال، كان ميزان القوى في صالح رب الأرض(5) .

ومن الناحية الاجتماعية كشفت لنا نوازله أنه على الرغم من تحذيرات بعض الفقهاء من التعامل مع النصرى ، فإنهم لم يجدوا آذاناً صاغية في ميدان حساس كالتجارة . حيث تعاملوا معاً بيعاً وشراءً(6) .

كما اشتملت نوازله على أزيد من خمس وعشرين فتوى تتناول قضايا سياسية وفكرية مختلفة من أهمها استفتاءات لعلي بن يوسف بن تاشفين حول علم الكلام ، والمذهب الظاهري ، وفتاوى عن إجلاء المعاهدين من الأندلس ، واستفتاءات أحد ولاة المرابطين عن كيفية التوبة من ظلم الرعية ، وأخرى عن تفشي الغضب عند أهل

(1) نفسه ، ص 73 – 74 .

(2) فتاوى ابن رشد : ج 2 ، ص 865 .

(3) محمد حجي : نظرات في النوازل الفقهية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، ط 1 ، 1999 م ، ص 65 .

(4) ابن رشد، نوازل ابن رشد (مخ.خ.ع.و.م.ر)، رقم ك 731، ص. 206، وإبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق 5 - 6 هـ/ 12 - 13 م) ، مجلة التاريخ العربي ، عدد 22 ، ربيع 2003 م .

(5) للمزيد راجع ، بوتشيش : النوازل الفقهية ، مرجع سابق .

(6) نوازل ابن رشد : ص 142.

الصحراء ، وفتوى مهم عن أسبقية الجهاد على فريضة الحج ، ، وفتاوى أخرى عديدة طرحها بعض أفراد الأسرة المرابطية(1) .

وقد علجت فتاواه قضايا عقيدية ومذهبية ، تتضح خلفياتها السياسية والاجتماعية لأول وهلة أمام القارئ ، وذلك بدءاً بفتوى ابن رشد الشهيرة حول " شهادة أهل الظاهر " ومرورا بأسئلة وردت عليه من المغرب حول " صفة المفتي " وانتهاء بمجموعة أخرى مطولة من الفتاوى حول العقيدة الأشعرية وموقف الناس منها خلال بداية القرن الخامس الهجري(2) .

• ابن الحاج ( ت 529هـ/1134م ) (3) :

وابن الحاج الشهيد (4) ، شخصية علمية عاصرت المرحلة المرابطية حتى (529هـ/1134م) ، وتميزت فتاواه بتأواه بالتنوع ، فضلاً عن معاصرته لكبار العلماء كابن رشد الجد 520 - 450هـ / 1058 - 1126 م ، وابن عتاب ، والقاضي ابن همدان ، وتتجلى قيمة النوازل الواردة في الكتاب ، في اعتماد مؤلفه على أمهات مصنفات الفقه المالكي إلى جانب فتاوى أبيه ، فضلاً عن استناده إلى فتاوى فطاحلة فقهاء عصره كابن رشد الذي شكل مرجعيته الخاصة ، إذ ورد في العديد من نوازل ما يلي: «ثم تجاوزت المسألة مع القاضي أبي الوليد بن رشد فرأى ذلك " (5) .

وقد أورد نصوص عبرت عن مظهر هام من مظاهر التحولات الكبرى ، في كيفية تعامل السياسي والفقيه مع ميراث ملوك الطوائف المالي والعقاري ، وهي من المسائل الخطيرة أثناء قيام أنظمة سلطانية جديدة تتجدد معها العقود والوثائق والأحكام بحسب ظروف العصر ، فقد كان ابن الحاج واضحاً مع حق بيت مال المسلمين في أموال الحكام المتغلبين "أموال الظلمة" ، وقد أدت جرأة ابن رشد الجد الذي استفتي في هذا الأمر إلى محنة كبرى ، انتصر فيها السياسي الظرفي على الحكم الشرعي ، وهذا من خلال تدخل ابن همدان قاضي الجماعة بقرطبة وواحد من أشهر وجوه العصر أيضاً(6) .

(1) راجع ، عمر بنميرة : الثقافة والفقه والمجتمع ، جذور للنشر ، ط1 ، الرباط ، 2006 م ، ص 32.

(2) راجع ، رضوان مبارك : حول بعض القضايا المذهبية والعقيدية في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد ، من كتاب التاريخ وأدب النوازل ، ط1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 1995 م ، ص 71.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ، فقيهاً فاضلاً ، حسن الضبط جيد الكتب ... مطبوعاً في الفتيا ، مقدماً في الشورى ، راجع ، مؤلف مجهول ، كتاب طبقات المالكية (مخ.خ.ع. و. م. ر.) ، رقم د 3928 ، صص. 299 - 300 ، وعياض : الغنية ، تحقيق : ماهر زهير جرار ، دار الغرب الاسلامي بيروت ، 1982 م ، ص 47.

(4) للمزيد راجع ، أحمد اليوسفي شعيب : أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية ( نوازل ابن الحاج نموذجاً ) ، ندوة الأندلس قرون من الانقلابات والعطاءات ، القسم الأول ، التاريخ وفلسفته ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1996 م .

(5) نوازل ابن الحاج : صص. 53 - 61 وللتفاصيل راجع ، إبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق 5 - 6 هـ / 12 - 13 م) ، مجلة التاريخ العربي ، عدد 22 ، ربيع 2003 م .

(6) للمزيد راجع ، محمد الأمين بلغيث : الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين أطروحة دكتوراه الدولة، (مجلدان)، قسم التاريخ 2003م.

ومن بين النصوص النادرة نص هام يتحدث عن قضايا الجوارى والإماء والعبيد ومحاكم العصر في حواضر المرابطين، حيث أظهر ابن الحاج "حسّ الفتوى" الذي اكتسبه من خلال تعامله مع واقعه المجتمعي كما أفاد ابن الحاج من خلال فتاويه الخاصة بالملكية العقارية ووضعيتها البساتين والمنايا والنزاعات القائمة بين الأقارب ومسائل المياه، خاصة في عنصر الفلاحة، وتنهض حصيلة النصوص الكثيرة حجة قائمة على أهمية المصادر الدفينة وكتب النوازل خاصة في إعادة كتابة تاريخ الغرب الإسلامي الديني والثقافي والاقتصادي(1).

وكان لاكتشاف نوازل ابن الحاج، وطبع نوازل ابن رشد والشعبي المالقي والبُرزلي أن قدمت خدمة معرفية لا مثيل لها. فقد كشفت وثائق ابن الحاج زيف ادعاءات المدرسة الاستعمارية حول مسائل القبيلة والتراتب الاجتماعي، كما كشفت الملكيات العقارية والنزاعات في الريف الأندلسي والمغربي أهمية إعادة النظر في نظرية علماء الأثروبولوجيا من أساسها، وأدعياء نهضة الأندلس القائمة على الميراث الروماني حول تقنيات السقي وتوزيع المياه في الأجنحة والبساتين والمنايا(2).

وتقدم نوازل معلومات دقيقة عن طبيعة الملكيات الزراعية وظروف استغلالها(3)، والملكية الجماعية للأرض، وأراضي الأحباس(4)، والملكية العمومية، فضلا عن الملكية الخاصة(5) وكيف كان البعض يمتلكون ضياع وقرى وقرى بأكملها(6). كما أورد معلومات جد هامة عن كيفية استغلال المزارعين للمياه بطريقة جماعية، وذلك بواسطة الساقية التي تمر عبر مزارعهم وتقسيم حصص تلك المياه المحمولة حسب احتياجات كل مزارع. والسؤال الذي يطرح: كيف كان يتم تقسيم المياه؟ ذلك ما تجيب عنه النازلة التالية: الجواب - رضي الله عنك - في أهل ساقية يسوقون الماء عليها لسقي أرضهم وثمارهم وجناتهم، ولكل واحد منهم حصة في الماء المذكور معلومة كل يوم(7).

وتفصح نوازل أخرى عن بعض النزاعات التي كانت تشجر بين المزارعين بسبب مشكل الماء. من ذلك على سبيل المثال ما توضحه نازلة حول مزارعين كانوا يسكنون موضعاً عالياً وآخرين يقيمون أسفلهم، فغرس الأوائل خضراً وبقولاً وسقوها، لكنهم قطعوا بذلك المياه عن القاطنين أسفلهم، مما تخض عنه نزاع بين الجانبين أفتى فيه ابن الحاج بضرورة احترام كل طرف لحصصه المعلومة من المياه(8). كما تبين نوازل أخرى صورة من صور النزاعات

(1) نفسه.

(2) نفسه.

(3) للمزيد راجع، أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج نموذجاً)، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الأول، التاريخ وفلسفته، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1996 م، ص 391.

(4) الفقهاء يعبرون بعضهم بالحبس، وبعضهم يعبر بالوقف، وهو مصدر إعطاء منفعة شيء مدة وجوده، لازماً بقاؤه في ملك معطية ولو تقديراً، فتخرج عطية الذوات والعارية والعمري، واسم ما أعطيت منفعتها مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً (راجع، الرصاع، شرح حدود بن عرفة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1992، ص 581).

(5) نوازل ابن الحاج، ص 4، 120، 215، 280.

(6) نوازل ابن الحاج، ص 4، 120، 215، 280.

(7) نوازل ابن الحاج، ص 147.

(8) نوازل ابن الحاج، ص 392.

النزاعات والمشاكل التي كانت تسود العالم القروي، وتتجلى في مشكل تجاوز بعض المزارعين حدود أراضيهم إلى أراضي غيرهم والقيام بحرثها. وما يؤكد ذلك النازلة التالية: «جوابك - رضي الله عنك - في رجل زارع أقواماً في قرية له فتجاوز المزارعون حدود القرية التي زورعوا فيها إلى أرض قرية أخرى تجاوزها وحرثوها، فشكا رب القرية المتجاوز إليها أولئك المزارعين(1) .

وقدمت لنا نوازل مدي التفاوت في الملكيات والتي عكست تفاوت الناس في مراتبهم وطبقاتهم ونجد في ثانياً نوازل معلومات قيمة ، كما عرض لنا أسباب الخصومات على المياه والتي مردها في الغالب إلى خرق الأفراد والجماعات والقوانين والأعراف وقدم لنا معلومات قيمة عن مظاهر النشاط الفلاحي<sup>(2)</sup> في الأندلس وكيف كانت بعض المناطق الريفية تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للقمح<sup>(3)</sup> فضلاً عن الشعير والكتان<sup>(4)</sup> ، كما وردت في نوازل نوازل إشارات عديدة عن منتجات غذائية كالخضر والفاكهة والتمور وأنواعها مع ذكر المدن والأسواق التي تصرف فيها<sup>(5)</sup>

وفي نوازل نجد نصوصاً حول وسائل غير شرعية ساهمت في تكوين الملكيات الفردية كالبيع بالغبن والمحسوبية الذي ساد خلال المرحلة المضطربة من العصر المرابطي الأخير<sup>(6)</sup> ، وكذلك عمليات الاغتصاب والسطو والاستحواذ بالقوة على بعضها . وفي هذا الصدد وردت نازلة حول زعيم منطقة قروية استحوز على أرض رجل<sup>(7)</sup> رجلاً<sup>(7)</sup> ، فضلاً عن نازلة أخرى تكشف عن استغلال مقدم القرية لنفوذه بقصد الحفاظ على أرض حصل عليها بوسيلة غير شرعية<sup>(8)</sup> .

ونصومه تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن وجود ملكيات غير شرعية في بواحي المغرب والأندلس خلال الحقبة المرابطية<sup>(9)</sup> وذلك من خلال نازلة حول شخص دفعه قوم عن أرضه وشجره وهو نص غني عن كل بيان إذ كما أن غياب بعض الأشخاص عن أراضيهم لسبب من الأسباب قد يؤدي حسبما تبينه النصوص لابن الحاج إلى هضم حقوقهم وفي هذا السياق وردت نازلة حول رجل ترك ابنين وترك لهما قرية يعمرونها فغاب أحدهما غيبة

(1) نوازل ابن الحاج ، ص 121 - 122 .

(2) نوازل ابن الحاج ، ص 281 .

(3) نوازل ابن الحاج ، ص 8 ، 95 .

(4) نوازل ابن الحاج ، ص 48 .

(5) نوازل ابن الحاج ، ص 128 .

(6) إبراهيم القادري بوتشيش : إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 م ، ص 37.

(7) نوازل ابن الحاج : ص 116 - 117 ، إبراهيم القادري بوتشيش : إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 م ، ص 37.

(8) نوازل ابن الحاج : ص 280 ، إبراهيم القادري بوتشيش : إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 م ، ص 37.

(9) إبراهيم القادري بوتشيش : إضاءات ، مرجع سابق ، ص 38.

متصلة ثم قدم فوجد الأخ قد توفي وترك ابنا له يعتمر القرية فقال له العم : يا بن أخي هذه القرية حصتي فيها ، فقال له الصبي : يا عم ليس فيها شيء<sup>(1)</sup> .

وبديهي أن تسفر عمليات الاستحواذ عن نشوب نزاعات شملت سكان القرية أحيانا لتطال الأقرباء أنفسهم بل امتدت لتشمل الأخوة داخل العائلة الواحدة وفي هذا المنحى ورد في إحدى نوازله أن رجلا توفي عن قرية كان له فيها ملك وفي غيرها فاستغل بنه المملكين جميعا مدة ثلاثين عاما بعد وفاة أبيه، ثم قامت عليه أخته تطلب حظا فيها كان لأبيها في القرية التي توفي فيها<sup>(2)</sup> .

ومن نوازل ابن الحاج يمكن للبحث التاريخي الإفادة منها في رصد شكل من أشكال العلاقة بين المزارع ورب الأرض، وهو ما يعرف بالمغراسة الذي يقتضي أن يستأجر المالك زارعا يتقن غراسة الأشجار لمدة يتفق عليها الجانبان قد تصل إلى عشر سنوات. وبمقتضى العقد يسلم صاحب الأرض المساحة المغروسة وما يستلزمها من سقي وزريعة، بينما يقدم المزارع عمله فيتعهد الأشجار بالغراسة والسقي، على أن يتقاسم الطرفان المحصول مناصفة<sup>(3)</sup>. غير أنه في بعض الأحيان كان يترتب على ذلك مشاكل بينهما، خاصة عند حدوث كوارث طبيعية أو حريق يأتي على الأشجار. وهذا ما يتضح من خلال النازلة الآتية<sup>(4)</sup> : «وسئل ابن الحاج عمن غارس رجلا إلى الإطعام مغرسة صحيحة؛ فإذا بلغت، كان بينهما بنصفين يقتسمانه. فلما بلغ ذلك، احترق، فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها»<sup>(5)</sup> .

وفي نوازله أيضا يتضح لنا وجود علاقة وطيدة بين أصحاب النفوذ والنظام المرابطي الذي منحهم الجاه وحظوا برعايته رغبة أو رهبة منها ما ورد في إحدى نوازله من أن رجلا عاوض فانا بكرم كان بحوزة مقدم القرية ، وكان للرجل أخت لها نصيب في الفدان ، فلما علمت بذلك أرادت أن تطالب مقدم القرية بحقها ، فلم تجرأ عليه حتى زال من خطته<sup>(6)</sup> . وأبرزت نوازله الكثير من صلاحيات المحتسب وحدود سلطته<sup>(7)</sup> .

وفي ميدان الصناعة تحتزن نوازل ابن الحاج معلومات متنوعة<sup>(8)</sup> ، فبالنسبة للتعدين تحدثنا نازلة عن حاجة الأندلسيين إلى المعادن ، وتؤكد " ضرورتهم إلى التحرف فيها " <sup>(9)</sup> ، وكان الفقهاء " يفتون في الحديد الذي يساق

(1) نوازل ابن الحاج ، ص 215 .

(2) إبراهيم القادري بوتشيش : إضاءات ، مرجع سابق ، ص 37.

(3) للمزيد راجع ، إبراهيم القادري بوتشيش : النوازل الفقهية ، مرجع سابق .

(4) نفسه.

(5) نوازل ابن الحاج : ص 31.

(6) نوازل ابن الحاج : ص 113 - 114 .

(7) نوازل ابن الحاج ، ص 279 - 280 .

(8) للمزيد راجع ، أحمد اليوسفي شعيب : أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية ( نوازل ابن الحاج نموذجا ) ، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات ، القسم الأول ، التاريخ وفلسفته ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1996 م ، ص 394 .

(9) نوازل ابن الحاج : ص 177.

يساق من المعادن ويبيع في سوق الحدادين ثم يشتري من التجار... لعمل الآلات منه " (1) ، وتعرضت نوازله لمشاكل خاصة بسبب سوء جودة بعض المعادن " (2) وتشير نوازله أيضا إلى ازدهار صناعات عديدة في مختلف أنحاء الأندلس حيث تخصصت كل ناحية في إنتاج صناعة معينة ، فكان عصر الزيوت في قرطبة والأنسجة حريرية في جيان (3) .

وفي ميدان التجارة تعرض لمسائل متعددة تخص العقارات المثمرة (4) والبيوع والاستدانة (5) ، ومسائل القروض (6) ، والتسعير على أهل الأسواق (7) ، وما حدث للعملات من تقلبات ، مثل تعرضه لانقراض عملة عملة ابن جهور في قرطبة ومنافسة سكة ابن عباد لها " (8) .

وترد في نوازله كثير من الصور المعبرة عن مختلف مظاهر النشاط التجاري في الأندلس على عهد الطوائف والمرابطين (9) ، فسوق الصرافين في قرطبة كان يعرف حركة دؤوبة بين التجار والمتعاملين (10) ، وتبر نوازله أشكال لتعامل وتنوعها ، فمنهم من اتخذ المعاصر والأرحاء فجى منها أرباحا طائلة (11) ، في حين فضل بعضهم استثمار بعض ما يملكه من مال أذهب بدفعه إلى من يتجر به على حصة من الربح معلومة (12)

أما من الناحية الاجتماعية فقد رصد لنا ابن الحاج ما وصل إليه عدد كبير من النصارى من مكانة اجتماعية مرموقة فنجده يصف أحد النصارى بأنه " ذو جاه ومقدرة " (13) ، وكيف أن بعضهم كسب ثروات طائلة بطرق غير شرعية في عصر ملوك الطوائف ، وتمكن من الاحتفاظ بها لنفسه عن طريق الاحتماء وراء " أصحاب النفوذ

(1) نوازل ابن الحاج : ص 19 - 20.

(2) نوازل ابن الحاج : ص 20.

(3) نوازل ابن الحاج : ص 36 ، 80 ، 81 ، 197.

(4) نوازل ابن الحاج : ص 36.

(5) نوازل ابن الحاج : ص 7 ، 32.

(6) نوازل ابن الحاج : ص 279 - 280.

(7) نوازل ابن الحاج : ص 289 - 290.

(8) نوازل ابن الحاج : ص 295.

(9) للمزيد راجع ، أحمد اليوسفي شعيب : أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية ( نوازل ابن الحاج نموذجا ) ، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات ، القسم الأول ، التاريخ وفلسفته ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1996 م ، ص 395.

(10) نوازل ابن الحاج : ص 277.

(11) نوازل ابن الحاج : ص 53.

(12) نوازل ابن الحاج : ص 273.

(13) نوازل ابن الحاج : ص 119.

والجاه " (1) ، وكيف حظوا أيضاً برعاية الدولة خاصة في عهد علي بن يوسف بن تاشفين الذي كان يشملهم بعطفه ورعايته ، حتى إن إحدى الوثائق المسيحية أكدت أن تعلقه بالنصارى فاق تعلقه برعايته ، وأنه أنعم عليهم بالذهب والفضة وأسكنهم القصور (2) . كما تضمنت نوازله أخباراً عن اليهود وإشارات عن دورهم في الحياة الأندلسية (3) .

كما طرحت نوازل بعض المشاكل التي تؤدي بها الجزية (4) ، فقد رأى بعض النصارى أن يدفعوها جماعياً بدلاً من أدائها حسب الرؤوس وفي حالة حالة ما إذا بلغ أحد من أبنائهم الحلم ، لا يلزمه شيء لكن إذا مات أحد من رجالهم البالغين ، فإن قدر الجزية الجماعية يبقى على ما هو عليه (5) .

وفي نوازل ابن الحاج نراه يبرز التدرج الطبقي في الأندلس حيث قسم الناس إلى ثلاث طبقات : الأغنياء ، ومتوسطو الحال ، والمقلون (6) ؛ ما يخص طبقة الحكام والأعيان يشير إلى تفشي ظاهرة استغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة (7) ، فأورد قصة رجل عرف بابتزازه واختلاسه الأموال حين كان جابياً للخراج في عصر الطوائف ، فلما دخل المرابطون الأندلس " لاذ بأحد أبناء النيا واحتمى به " كما أن بعضهم كان يرغب الناس على بيع ممتلكاتهم (8) كما أن بعضهم أيضاً تمكن من تنمية ثرواته عن طريق التسليف بالفوائد (9) .

وهكذا يتضح لنا أن كتب النوازل اشتملت على أحداث تاريخية وفقهية واقتصادية واجتماعية قد لا تتوافر في كتب التاريخ أحياناً؛ وذلك لأن النوازل تعتبر انعكاساً صادقاً لأحداث المنطقة وظروفها .

(1) نوازل ابن الحاج : ص 252.

(2) بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس ، دار الطليعة ، بيروت 2002 م ، ص 74 .

(3) راجع على سبيل المثال ، نوازل ابن الحاج : ص 293.

(4) نوازل ابن الحاج ، ص 295 .

(5) بوتشيش : المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس ، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات ، القسم الأول ، التاريخ وفلسفته ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1996 م ، ص 234.

(6) ابن الحاج : نوازل ابن الحاج ، مخطوط ، الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط ، قم ج 55 ، ص 90 - 91 .

(7) نوازل ابن الحاج ، ص 252 - 253 .

(8) نوازل ابن الحاج ، ص 16 ، 35 .

(9) نوازل ابن الحاج ، ص 277 .